

Distr.: General
20 December 2006
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الحادية والخمسون

٢٦ شباط/ فبراير - ٩ آذار/ مارس ٢٠٠٧

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة
"المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية،
والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات: القضاء على جميع أشكال
التمييز والعنف ضد الطفلة

بيان مقدم من التحالف الوطني للمنظمات النسائية، وهو منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/ يوليه ١٩٩٦.

* E/CN.6/2007/1



بيان

يكتسب موضوع هذا الاجتماع الحادي والخمسين للجنة وضع المرأة أهمية عميقة، إذ يركز على الطفلة: أجيالنا المقبلة. ويشيد التحالف الوطني للمنظمات النسائية بجميع المشاركين في عملية لفت أنظار الوكالات التابعة للأمم المتحدة والدول الأطراف إلى هذه القضية الحيوية من خلال لجنة وضع المرأة هذه.

ويمثل التحالف الوطني للمنظمات النسائية شبكة هامة من المنظمات النسائية والأفراد مقرها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ويسعى التحالف من خلال التركيز الخاص على الشؤون الجنسانية وأوروبا، إلى إنهاء عدم المساواة بين الجنسين، والقيام بالنيابة عن أعضائه بمناصرة إقامة العدالة الاجتماعية على أساس صكوك حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً وذلك من أجل جميع النساء. ويعمل التحالف على نحو وثيق مع المنظمات الشقيقة في المملكة المتحدة ومع جماعات الضغط النسائية الأوروبية.

ويهتم التحالف الوطني بشكل خاص بإلقاء الضوء على الاتجار بالفتيات لأغراض الاستغلال الجنسي، مما يمثل شكلاً بشعاً من أشكال الرق في العصر الحديث، ويحث الحاضرين في لجنة وضع المرأة على التصدي لهذا الأمر بصورة عاجلة.

ولا يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين حتى يتم التصدي بشكل كامل لجميع أشكال العنف التي تظهر في كل مراحل دورة حياة المرأة، من الرحم وهي جنين حتى الوفاة. وترتكب أغلب أشكال العنف ضد المرأة في بادئ الأمر ضد الطفلة منذ أن تكون في رحم أمها، وذلك في صورة الإجهاض الانتقائي للولادات، مروراً بختان فتيات لا تتجاوز أعمارهن ثلاثة أو أربعة أشهر، إلى الاعتداء الجنسي على هيئة الاغتصاب وسفاح المحارم، إلى الاتجار بفتيات لا تتجاوز أعمارهن خمسة أو ستة أعوام لأغراض الاستغلال الجنسي، إلى الزواج المبكر القسري في سن المراهقة.

ويود التحالف الوطني على وجه الخصوص لفت الانتباه إلى الحاجة للتصدي على أكمل وجه لجانب الطلب من الاتجار بالفتيات الصغيرات بغرض الاستغلال الجنسي. فعادة ما يخلق الطلب على الفتيات الصغيرات بفعل القوالب الإعلامية النمطية، التي تخلد هذا الطلب عن طريق رسم صورة للفتيات على أنهن سلع جنسية للاستهلاك. وعلى وجه الخصوص، يعتبر استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للاتجار بفتيات بعينهن، بمعنى الدعاية عن الفتيات المتاحات والاتجار في صور إباحية لفتيات دون موافقتهن، مجالاً تم تجاهله ويحتاج للتصدي العاجل له⁽¹⁾.

وكما تشير إحدى التقارير الحديثة، ”... فإن المتجرين وغيرهم يستخدمون تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتشكيل أعراف عامة حول النساء بطرق تجعل الاتجار

والاستغلال الجنسي مقبولين بشكل أكبر. فإظهار النساء في الصور الإباحية، والسياحة الجنسية، ومواقع الزواج، وغيرها من الإعلانات على الإنترنت، هي أمور تعمل جميعها على زيادة قبول العنف ضد المرأة^(٢).

ويهيب التحالف الوطني بمنظومة الأمم المتحدة بجميع هيئاتها ومن خلالها جميعاً، وبالذات الأطراف، لا سيما دول منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بإجراء البحوث حول الكيفية التي تستخدم بها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الوقت الحالي لتيسير استغلال الفتيات وجعله أمراً طبيعياً، بالإضافة إلى استكشاف كيفية استخدام تلك التكنولوجيات لدعم التحول الإيجابي في أدوار الجنسين. ولا بد من تركيز أحد مجالات البحث على إساءة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

وفي لجنة وضع المرأة هذه، حيث يجري استعراض دور الرجال والأولاد في تحقيق المساواة، من الحتمي أن يجري بحث كامل لجانب الطلب في الاتجار وأن توضع آليات لوقف إفلات الجناة من العقاب.

والتعليم أداة قوية للتمكين ومن ثم، فإنه يمكن استخدامه للنهوض بأدوار جنسانية إيجابية كوسيلة لتقليل الطلب على الفتيات اللاتي يتم الاتجار بهن. ويحتاج الفتيان إلى تثقيفهم منذ سن مبكرة بما للفتيات والنساء من قيمة وكرامة بدلاً من تشجيع فكرة كونهن سلعاً للاستغلال. ويلزم تشجيع النماذج التربوية التي تنهض بقيمة الفتيات وقدرهن، بحيث لا ينظر إليهن بعد الآن أبداً على أنهن سلع تباع وتشتري، وتطويرها وتنفيذها.

والإعلام كوسيلة للاتصال والتعليم والتبادل الثقافي يُعد حالياً أحد أقوى العوامل المؤثرة في المجتمع. لذا، فإنه من المهم أهمية قصوى مواصلة مناقشة دور الإعلام في وقف العنف والتمييز ضد الفتيات بزخم متزايد في لجنة وضع المرأة هذه. وبالإضافة إلى هذا، يلزم توفير موارد بحيث تبدأ وسائل الإعلام بكل ما أوتت من نشاط، وعبر الحدود والتخوم، في الترويج بصورة إيجابية للفتيات والنساء كمسيطرات على أقدارهن، وكشخصيات من شأن إسهامها في المجتمع أن يمكن من تحويل العالم إلى مكان أفضل؛ وبدون إسهامهن لا يمكن للعالم وشعوبه بلوغ الازدهار والسعادة التي يمكنهن تحقيقها بيسر.

الحواشي

(١) Karen Maltzahn, "Digital Dangers: Information and Communication Technology and Trafficking in Women, Association for Progressive Communication, <http://www.genderit.org/upload/ad6215b74e2a861>

(٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٧-٨.